المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174
الصفحـات : 14 المسلسل : 63

ميزانية 2008

ملف صحفي

الميزانية التاريخية.. استقرار للوطن والمواطن

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174
الصفحـات : 14 المسلسل : 63

بحمد الله أعلنت أمس تفاصيل أكبر ميزانية في تاريخ السعودية وجاء إعلان ميزانية الدولة للعام المالي المقبل 2008، وكذلك بيانات ميزانية 2007 لتؤكد أن عهد الرخاء والإصلاح الاقتصادي في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين - قائد مسيرة الإصلاح الاقتصادي - هو عهد القيادة الاقتصادية السعودية على جميع المستويات، وجاءت تفاصيل الميزانية حافلة بالكثير من المؤشرات الاقتصادية المعنوية لتعبر عن ثبات الدولة واقتصادها لما احتوته من مؤشرات كبيرة تدل على نمو اقتصادي مطرد ومناخ استثماري ملائم من الناحية الاقتصادية فالناتج المحلي الإجمالي هذا العام 2007 وصل إلى نحو (1,414,000,000,000) ألف و414 مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو قدره 7 في المائة عن عام 2006 مما يعطي دلالة على متانة الاقتصاد السعودي وعلى اطمئنان للمستثمر الاستثماري فيها. وعلى الطرف الآخر ميزانية متوازنة للعام المقبل 2008 بزيادة قدرها 30 مليارا تركز على بداية خطة تنموية جديدة لتزيد من النظرة التفاؤلية تجاه سنة أخرى من النمو على جميع الأصعدة.

والمتابع لتفاصيل الميزانية يدرك أن الدولة عملت على الوصول إلى هذا المستوى من الأداء الاقتصادي المشجع والمتنامي منذ الخطة الخمسية الأولى عام 1970 والتي هدفت إلى إيجاد اقتصاد متنوع والخروج من بوتقة الاقتصاد الأحادي المعتمد كلياً على النفط كمنتج وحيد وإيجاد مشاركة ملحوظة في الناتج المحلي من قبل القطاع الخاص بجزئية النفطي وغير النفطي والتي ظهرت هذا العام بزيادة مقدارها 6 في المائة عن العام السابق متلائمة مع التطور التاريخي لمشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي فمن 25,5 في المائة عام 1972 إلى نحو 47 في المائة حالياً" بنمو سنوي يقدر بنحو 6 في المائة وهو نمو اقتصادي متوازن مدروس يتوافق بشكل كبير مع التوجه العام للدولة خلال خططها التنموية المتلاحقة. وبالعودة إلى أرقام ميزانية عام 2007 أن الإيرادات الفعلية بلغت 621,5 مليار ريال في حين كانت تقدر بمبلغ 400 مليار ريال في بداية العام، أي أنها حققت زيادة 121,5 مليار ريال وبنسبة نمو كبيرة جداً بلغت 55 في المائة عن التقديرات في بداية العام، وذلك بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط 2007، وكذلك بسبب التوقعات المتحفظة التي تنتهجها الدولة في الميزانيات السنوية حتى ونحن نرى توقعات عام 2008 فإن الأمل أن يستمر النفط في أسعاره العالية لنرى ارتفاعا أتوقع أن يكون في حدود 30 في المائة على أقل تقدير للعام المقبل، من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات إلى 443 مليار ريال، بزيادة 63 مليار ريال على المقدر في بداية العام، ويتضح من تفاصيل الميزانية النمو الاقتصادي المتوازن الذي تنتهجه الحكومة والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالقطاعات التي تمس المواطن بشكل مباشر. ولعل الفائض في الميزانية للعام الخامس على التوالي بعد أن ودعنا آخر عجز في الميزانية خلال عام 2002 أن هذا الاستمرار في تحقيق فائض في الميزانية هو مؤشر اقتصادي كبير على النمو الكبير الذي تحققه المملكة من ناحية الإيرادات مع المحافظة على نمو مناسب للمصروفات. وعلى الرغم من عدم تخصيص فائض الميزانية لمشاريع معينة بعد أن تكفلت فائض ميزانية العام الماضي بأكثر من 40 مليارا من الفائض لخطة خمسية لتنفيذ مشاريع جديدة لبيت الله الحرم والمشاعر المقدسة و تركيز كبير على الاستثمار في البنية التحتية للتعليم بشكل عام من خلال تخصيص ثمانية مليارات ريال من فائض ميزانية العام الماضي لدعم المدارس والجامعات والكليات. وهذا دليل التوجه الاقتصادي العام للاستثمار في طاقة هذا الوطن وهي العنصر البشري وهذا هو محور الطفرة الاقتصادية التي نعيشها وهو ما شهدته المملكة خلال العام الماضي من قيام الكثير من المشاريع ذات العلاقة المباشرة بما ورد في ذلك الفائض ومنها على سبيل المثال جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية. ولا شك أن تخفيض الدين العام بهذا الشكل المتوازن هو الحفاظ على مستويات العرض النقدي بشكل يحافظ على معدلات التضخم في حدودها الطبيعية، وأتوقع أن استمرار هذه المنهجية سيجعل مستوى الدين العام في أقل مستوياته خلال السنوات الثلاث المقبلة، خصوصا وهو في حدود 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2007 بعد أن كان يمثل ما نسبته 28 في المائة في نهاية عام 2006.

عبد المحسن البدر
albadr@albadr.ws

ميزانية 2008

أعلنت الدولة عن تقديراتها لإيرادات عام 2008 بما قيمته 450 مليار ريال، وهي أضخم ميزانية تشهدها المملكة منذ تأسيسها وهي تزيد بنسبة 13 في المائة على الإيرادات المتوقعة للعام الماضي، وهذا يشير إلى أن المملكة بدأت تترك بشكل متحفظ طريقة تقديرها لأسعار النفط. ويتضح ذلك من خلال نسبة زيادة الإيرادات إلى 13 في المائة بعد أن كانت 2,5 في المائة للعام الماضي. ولا شك أن الميزانية الجديدة تحمل النماء والرقي للوطن والمواطن، وهنا يأتي كما ذكرنا في ظل التحفظ في تقدير الإيرادات أو بشكل أدق التحفظ في تقدير أسعار النفط للعام المقبل باختلاف كمية إنتاج المملكة من النفط ليجعلها بإذن الله أقل بكثير عما ستعلنه الدولة في الوقت نفسه من العام المقبل. ولعلي هنا أركز بشكل موجز على المصروفات المتوقعة والتي تعطي جميع الدلالات على الاستثمار الكبير التي توليه الدولة المواطن في الدرجة الأولى ونجد أن الكثير من المخصصات تمس حياة المواطن بشكل مباشر، وتظهر الأرقام أن النفقات العامة التي حددتها الدولة للعام المقبل تبلغ 410 مليارات ريال أي بزيادة 8 في المائة على مخصصات العام الماضي وتقل بنحو 33 مليار عن المصروفات الفعلية خلال عام 2007. ولا شك أن هذه الزيادة تعد كبيرة جدا خصوصا في ظل الاستثمار الكبير للقطاع الخاص في كثير من المشاريع العملاقة التي تشهدها المملكة، ولكن يظل المواطن في محور اهتمام الميزانية حتى في ظل المتغيرات من القطاع الخاص.

وبنظرة موجزة إلى بعض القطاعات التي ركزت عليها الميزانية فإن قطاع التعليم إضافة إلى مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم "تطوير" بمبلغ تسعة مليارات ريال فإن ما نسبته 25 في المائة من مجمل النفقات قد تم تخصيصها للقطاع العام بمبلغ إجمالي قدره 105 مليارات ريال أي بزيادة قدرها 9 في المائة على مخصص عام 2007، ولعل هذه الأرقام تثبت اهتمام الدولة، كما سبق أن ذكرنا بالكادر البشري السعودي وتطوير وإعادة تطوير البنية التحتية للتعليم بهدف الوصول بالعنصر البشري السعودي إلى المستويات التي تتناسب مع البعد الاقتصادي للمملكة ومع الحاجة التي تتطلبها سوق العمل في المملكة. ولا شك أن التعليم هو حجر الأساس لخطط التنمية المستقبلية التي توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين الكثير من الأهمية وتوفير البيئة المناسبة له وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة وتوفير أفضل الوسائل العلمية الحديثة لتوفير المناخ المناسب لمستقبل المملكة التنموي. ولعل الشواهد

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174
الصفحـات : 14 المسلسل : 63

التي نراها من افتتاح العديد من الجامعات الجديدة وعلى رأسها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية هو دليل إثبات آخر على النهج الذي تنتهجه الدولة في تطوير الوطن والمواطن ولذلك فقط كان التعليم صاحب النصيب الأكبر من ميزانية الدولة لعام 2008.

أما الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فبلغ نصيب هذا القطاع من ميزانية العام المقبل ما قيمته 44,4 مليار ريال أي بزيادة قدرها 12 في المائة عما تم تخصيصه في العام الماضي 2007.

إن الشكل المرفق يوضح أن جميع القطاعات في الدولة حظيت وتحظى بدعم كبير في ميزانية العام المقبل وامتداد لتطوير القطاعات التي تهم المواطن في الدرجة الأولى التي تمس حياته اليومية.

وفي الختام، فإنه إضافة إلى ميزانية الخير فالمتابع يدرك أن النمو في القطاع الخاص التي حرصت الدولة على دعمه يحمل مدلولات كبيرة تسهم في ترسيخ انطباع إيجابي عن النمو في مختلف قطاعات الاستثمار وهو بذلك يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الدولة للقطاع الخاص للمشاركة الفاعلة في بناء اقتصاد متوازن ومتنوع وكذلك الفرص المتاحة للمستثمرين المحليين لتطوير قطاعات الإنتاج وما إلى ذلك من دعم مادي ومعنوي يتلقاه هذا القطاع ليكون حجر الأساس لمستقبل أكثر إشراقا إلى مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي. ومن جهة أخرى: فإن نمو نسبة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي يثبت تنازل الدولة عن ملكيتها في كثير من القطاعات خلال الأعوام الماضية وتحرك عربة التخصيص كما هو مجدول لها خلال خطط التنمية الماضية بشكل يدعو إلى ممارسة تنافسية عالية وانفتاح اقتصادي أكبر ينعكس بشكل إيجابي على مجريات الاستثمار. هذه النظرة التفاؤلية لمشاركة للقطاع الخاص في ميزانية هذا العام تزامنت مع تغيرات كثيرة على المستويين الاقتصادي والمالي الاستثماري ولعل أهمها تطبيق المملكة لخطة واضحة لرفع مستوى تنافسية الاقتصاد السعودي واتضح ذلك من خلال تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في المملكة، حيث وضعها في المرتبة 23 بين 178 دولة بعد أن كانت في المرتبة 67 قبل عامين فقط، ولعل ذلك إعادة تأكيد على توجهه حكومة خادم الحرمين الشريفين لمنهج الإصلاح الاقتصادي لهذا الوطن الذي يحمل الكثير من المميزات النسبية والتنافسية لتجعله في موقعه الطبيعي ضمن الدول ذات التأثير على مستوى الاقتصاد العالمي.

القطاعات بين ميزانية 2007 و 2008

مليار ريال

السنه / القطاع	التعليم	الصحة والتنمية الاجتماعية	الخدمات البلدية	النقل و الاتصالات	المياه والزراعه والتجهيزات الاساسية
2008	105	44.4	17	16.4	28.5
2007	96.7	39.5	15.53	13.6	24.8
نسبة التغير	9%	12%	9%	21%	15%